

جدول (١٧): الدين المحلي للحكومة العامة^{١/}
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

بيان سنوى						
يونيو-١٢	يونيو-١٣	يونيو-١٤	يونيو-١٥	يونيو-١٦	يونيو-١٧	يونيو-١٨*
١,٠٧٩,١٦٤	١,٣٦١,٧٠٨	١,٦٠٣,٧٣٠	١,٩٦٦,٤٨٩	٢,٤٠٩,٢٢٥	٢,٩٥٠,٨٦٧	٣,٢٥٩,٣٧٨
٨٩٦,٥٣٩	١,١٦٢,٠٦٨	١,٣٩٣,٣٦٥	١,٧٤٥,٤٣٢	٢,١٤٩,٩٢٥	٢,٦٦٢,٧٧٥	٢,٨٨٠,٢٦٣
١,١٥٣,٤٠٦	١,٤٤٢,٣٧٢	١,٦٩٧,٨٩٣	٢,٠٨٢,٦٢٥	٢,٥٧٠,٨٤٣	٣,١٢٤,١٠٠	٣,٤٧٠,٩٦٨
-	-	-	-	-	-	-
١٤,٤٤٦	١٢,٣٠٢	٩,١٥٤	٧,٣٨٩	٢٧,٨١١	٣٤,٥٠١	١١٢,٦٠٨
٣٦,٦٦٨	٤٧,٢٧٠	٦٠,٤٤٥	٧٤,٨٢٢	٩٤,٢٠٤	١٠١,٤٥٠	١٣٠,٧٢٦
٢٠٤,٠٢٨	٢١٩,٥٠٧	٢٣٣,٧٠٤	٢٥٤,٥٣٢	٢٩٨,٦٥٣	٣٢٥,١٢٤	٣٤٧,٣٧١
١,٧٢٥	١,٢٢٥	١,٢٢٥	٤٥٠	٢٥٠	٢٥٠	-
١٨٢,٦٢٥	١٩٩,٦٤٠	٢١٠,٣٦٥	٢٢١,٠٥٧	٢٥٩,٣٠٠	٢٨٨,٠٩٢	٣٧٩,١١٥
٢٤٥,٢٧٤	٢٦٨,٣٨٨	٢٨٢,٥١٣	٢٩٥,٦٨٤	٣١٥,٢٠١	٣٤٤,٠٨٠	٤٣٤,٧٩٧
٦٢,٦٤٩	٦٨,٧٤٨	٧٢,١٤٨	٧٤,٦٢٧	٥٥,٩٠١	٥٥,٩٨٨	٥٥,٦٨٢
١٠٦,٤٩٣	١٠٩,٤٠٢	١١٥,٤٠٣	١١٦,٨١١	١٤٦,٢٥٩	١٦٣,٤٩٣	٢٥٦,٠١٦
٧١,٩٧٨	٨٦,٣٨٢	٩٣,٣٧٦	١٠٢,٢٩٧	١١١,٠٤٤	١٢٢,٢٧١	١٢٠,٧٧١
٤,١٥٤	٣,٨٥٦	١,٥٨٦	١,٩٤٩	١,٩٩٧	٢,٣٢٨	٢,٣٢٨
٦٢,٦٤٩	٦٨,٧٤٨	٧٢,١٤٨	٧٤,٦٢٧	٥٥,٩٠١	٥٥,٩٨٨	٥٥,٦٨٢
١٧٣,٣٤١	١٩١,٤٣١	١٧١,٦٩٧	٢٣٣,٠٥٤	٣٢١,٩٢٤	٤٦٠,٥٦٤	٣٩٦,٣٨٦
١٦٤,٧٨٨	١٨٣,٢٢٩	١٦١,٤٨٥	٢١٨,٥٦١	٢٨٧,١٨٧	٤٠٨,٩٣٦	٣٤٠,٥٠٠
٢,٦٥١	١,٧٩٣	١,٦٨٩	١,٠٥٨	٥,٦٠٩	٧,١٤٦	٢٠,١٤٧
٥,٩٠٢	٦,٤٠٩	٨,٥٢٣	١٣,٤٣٥	٢٩,١٢٨	٤٤,٤٨٢	٣٥,٧٣٩
٩٠٥,٨٢٣	١,١٧٠,٢٧٧	١,٤٣٢,٠٣٣	١,٧٣٣,٤٣٥	٢,٠٨٧,٣٠١	٢,٤٩٠,٣٠٣	٢,٨٦٢,٩٩٢
ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) /٥						
٦٤.٤%	٧٣.٢%	٧٥.٣%	٨٠.٥%	٨٨.٩%	٨٥.٠%	٧٣.٤%
٥٤.١%	٦٢.٩%	٦٧.٢%	٧٠.٩%	٧٧.٠%	٧١.٨%	٦٤.٥%

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى
* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى و صناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة.
٢/ في ضوء ما تنتمس به السياسة المالية الجديدة بالشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزنة العامة لصناديق التأمينات (الذى تم اقتراضه من خلال بنك الإستثمار القومى) كدين مباشر على الخزنة العامة للصناديق ، وذلك في ١ يوليو ٢٠٠٦. وقد قابل ذلك اصدار سندات على الخزنة العامة لصالح الصناديق بقيمة الدين ١٩٧.٧٢٥ مليار جنيه، وبالإضافة الى ذلك تم اصدار سند ثالث في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بقيمة ٧٤.٥ مليون جنيه لصالح الصناديق. كما تم اصدار سند رابع في ٢٠٠٨/٦/٣٠ بمبلغ ١.١ مليار جنيه ، بالإضافة الى سند خامس صدر في ٢٠٠٩/٦/٣٠ بمبلغ ٢.٣ مليار جنيه . كما تم اصدار سند سادس بمبلغ ٩٨٨.٨ مليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٠، بالإضافة الى سند سابع بمبلغ ١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر أنه تم مؤخراً اصدار سندات باجمالى مبلغ ١٥.٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٢. كما تم اصدار سند جديد في نهاية يونيو ٢٠١٣ بقيمة ١٤.٢ مليار جنيه. وتم اصدار سند آخر في نهاية يونيو ٢٠١٤ بقيمة ١٤.٣ مليار جنيه وذلك لسداد جزء من المديونية التاريخية المستحقة على وزارة المالية لصناديق التأمينات الاجتماعية.

٣/ ودائع صناديق التأمين التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة العامة والتي تم معالجتها كجزء من المطلوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.

٤/ تم استبعاد ودائع الصناديق التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة بداية من يونيو ٢٠٠٦.

٥/ تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالى مؤخراً لتصبح ٤٤٤٠.٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٥٢٥٠.٩ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.